د. بشير الشريف شمس الدين د. لعقابي سميحة

قانون الضبط الإقتصادي

دار الهدى

Scanné avec CamScanner

فهرس المحتويات

مقدمة 05

الفصل الأول

البناء المفاهيمي للضبط الاقتصادي

المبحث الأول: الطابع المبهم لمفهوم الضبط 09

المبحث الثاني: المقاربات الفقهية لمفهوم الضبط الاقتصادي 11

المطلب الأول: الضبط، وظيفة السلطات الإدارية المستقلة (المقاربة العضوية) 12

المطلب الثاني: الضبط، شكل جديد للمعيارية (المقاربة القانونية) 13

المطلب الثالث: الضبط، وظيفة ذات طبيعة اقتصادية (المقاربة الاقتصادية) 15

الفرع الأول: الضبط شكل جديد لتدخل الدولة في الاقتصاد 16

الفرع الثاني: الضبط وظيفة للمصالحة بين أهداف اقتصادية وغير اقتصادية..... 17

المطلب الرابع: المقاربة الجمعية لمفهوم الضبط الاقتصادي..... 18

الفرع الأول: المفهوم المادي للضبط الاقتصادي 18

الفرع الثاني: المفهوم العضوي للضبط الاقتصادي 20

الفرع الثالث: الجمع بين المفهومين المادي والعضوي في تعريف

الضبط الاقتصادي 21

المبحث الثالث: مفهوم الضبط الاقتصادي في القانون الجزائري..... 22

المبحث الرابع: المسائل المختلف فيها بخصوص الضبط الاقتصادي 25

المطلب الأول: استقلالية وظيفة الضبط الاقتصادي في مواجهة وظيفة

الضبط الإداري..... 25

المطلب الثاني: علاقة قانون الضبط الاقتصادي بقانون المنافسة..... 29

الفرع الأول: الاتجاه القائل بالتعارض بين قانون الضبط القطاعي وقانون المنافسة 29

Scanné avec CamScanner

الفرع الثاني: الاتجاه القائل بالتقاطع بين قانون الضبط القطاعي وقانون المنافسة..... 30
المطلب الثالث: مدى ديمومة وظيفة الضبط الاقتصادي..... 32

الفصل الثاني

الإطار المؤسساتي للضبط الاقتصادي

مبحث تمهيدي: سياسة إزالة التنظيم la politique de déréglementation 34
المبحث الأول: مفهوم السلطات الإدارية المستقلة..... 37
المطلب الأول: ظروف وأسباب ظهور السلطات الإدارية المستقلة 37
الفرع الأول: ظروف وأسباب ظهور السلطات الإدارية المستقلة في الأنظمة القانونية المقارنة 37
الفرع الثاني: ظروف وأسباب ظهور السلطات الإدارية المستقلة في النظام القانوني الجزائري..... 42
المطلب الثاني: الاختصاص بإنشاء السلطات الإدارية المستقلة: 44
المطلب الثالث: الطبيعة القانونية للسلطات الإدارية المستقلة..... 46
الفرع الأول: الطابع السلطوي 46
الفرع الثاني:الطابع الإداري 48
الفرع الثالث: الطابع المستقل 50
أولا- استقلالية السلطات الإدارية المستقلة في مواجهة السلطة التنفيذية 51
ثانيا: استقلالية السلطات الإدارية المستقلة في مواجهة الوسط الاقتصادي..... 54
ثالثا: اكراهات استقلالية السلطات الإدارية المستقلة في الجزائر 55
المبحث الثاني: صلاحيات السلطات الإدارية المستقلة 61
المطلب الأول: الصلاحيات المعيارية 61
الفرع الأول: السلطة التنظيمية..... 61
الفرع الثاني: سلطة اتخاذ قرارات إدارية فردية..... 62

Scanné avec CamScanner

الفرع الثالث: سلطة التأثير 62
المطلب الثاني: الصلاحيات التنازعية 62
الفرع الأول: السلطة العقابية 63
أولا- ظاهرة إزالة التجريم 63
ثانيا- العقوبات الإدارية: الترجمة القانونية لمبدأ إزالة التجريم في مادة الضبط الاقتصادي 65
الفرع الثاني: سلطتي التحقيق واتخاذ تدابير تصحيحية كسلطات مرافقة لسلطة العقاب..... 81
أولا- سلطة التحقيق le pouvoir d'investigation 81
ثانيا- سلطة اتخاذ تدابير تصحيحية..... 82
الفرع الثالث: سلطة فض النزاعات..... 82

الفصل الثالث

أشكال الضبط الاقتصادي

المبحث الأول: الضبط الخاص أو العمودي (الضبط القطاعي)..... 86
المطلب الأول: أهداف الضبط القطاعي، وسائله ووقت تدخله..... 86
الفرع الأول: أهداف الضبط القطاعي 86
الفرع الثاني: وسائل الضبط القطاعي..... 87
الفرع الثالث: وقت تدخل الضبط القطاعي..... 88
المطلب الثاني: سلطة ضبط البريد والاتصالات الالكترونية كنموذج لسلطات الضبط القطاعي 89
الفرع الأول: الطبيعة القانونية لسلطة ضبط البريد والاتصالات الالكترونية وتشكيلتها..... 89
الفرع الثاني: أهداف سلطة ضبط البريد والاتصالات الالكترونية ومهامها 92
الفرع الثالث: سلطات سلطة ضبط البريد والاتصالات الالكترونية 96
أولا- السلطة شبه التنظيمية 97

Scanné avec CamScanner

ثانيا- سلطة رقابة الدخول إلى السوق 98
ثالثا- سلطة العقاب 99
رابعا- سلطة فض النزاعات..... 102
المبحث الثاني: الضبط العام أو الأفقي (ضبط المنافسة) 111
المطلب الأول: تشكيلة مجلس المنافسة، تنظيمه وسيره 111
الفرع الأول: تشكيلة مجلس المنافسة..... 112
الفرع الثاني: تنظيم مجلس المنافسة وسيره..... 114
المطلب الثاني: مجال تدخل مجلس المنافسة 116
الفرع الأول: مجال التدخل الشخصي لمجلس المنافسة..... 116
أولا- الأشخاص الخاصة 116
ثانيا- الأشخاص العمومية 119
الفرع الثاني: مجال التدخل المادي لمجلس المنافسة 132
أولا- الاختصاصات غير التنازعية لمجلس المنافسة 132
ثانيا- الاختصاص التنازعي لمجلس المنافسة (رقابة الممارسات المقيدة للمنافسة)..... 134
ثالثا- الاختصاص الوقائي (رقابة التجميعات الاقتصادية) 191
المبحث الثالث: العلاقة بين الضبط القطاعي وضبط المنافسة 226
المطلب الأول: تداخل الاختصاصات بين مجلس المنافسة وسلطات الضبط القطاعي ... 226
الفرع الأول: مظاهر التداخل في الاختصاصات بين مجلس المنافسة وسلطات الضبط القطاعي 227
أولا- في مجال قمع الممارسات المقيدة للمنافسة 227
ثانيا- في مجال رقابة التجميعات الاقتصادية 228
الفرع الثاني: نتائج التنظيم المتداخل للاختصاصات 228
المطلب الثاني: التنسيق بين مجلس المنافسة وسلطات الضبط القطاعي (الضبط البيني) 230
الفرع الأول: مدلول الضبط البيني 230

Scanné avec CamScanner

الفرع الثاني: المعالجة القانونية للضبط البيني 231
أولا- كفاية المعالجة القانونية للضبط البيني في قانون المنافسة 231
ثانيا- محدودية المعالجة القانونية للضبط البيني في قوانين الضبط القطاعي 232

الفصل الرابع

منازعات الضبط الاقتصادي

المبحث الأول: الأصل: اختصاص القاضي الإداري بمنازعات الضبط الاقتصادي ... 234
المطلب الأول: اختصاص مجلس الدولة بمنازعات الإلغاء 234
الفرع الأول: الإشكالات القانونية المرتبطة بمنح الاختصاص لمجلس الدولة 235
الفرع الثاني: الأعمال القابلة للطعن بالإلغاء أمام مجلس الدولة..... 238
أولا- الطعن بالإلغاء في الأعمال القرارية..... 238
ثانيا- الطعن بالإلغاء في الأعمال المرنة 239
المطلب الثاني: اختصاص المحاكم الإدارية بمنازعات التعويض 241
المبحث الثاني: الاستثناء: اختصاص القاضي العادي بمنازعات
الضبط الاقتصادي 242
قائمة المراجع..... 243
فهرس المحتويات 251

Scanné avec CamScanner

مضمون الكتاب

يتناول الكتاب مادة قانون الضبط الاقتصادي، كقانون يعبّر من وجهة النظر الاقتصادية عن شكل جديد للعلاقة بين الدولة والاقتصاد يتجاوز الشكل التقليدي القائم على منطق الدولة الكل أو الدولة المتدخلة لصالح منطق الدولة الضابطة، ومن وجهة النظر القانونية عن التحول من معيارية تقليدية قائمة على الانفرادية في إنتاج القواعد المعيارية وعلى الإكراه في إنفاذها إلى معيارية جديدة قائمة على البراغماتية، المرونة والتكيف، تؤدي فيها سلطات الضبط المستقلة بوصفها هيئات تقع بفعل استقلاليتها عن السلطة التنفيذية خارج الآلة الإدارية التقليدية دورا محوريا. يتضمن المؤلف دراسة تأصيلية تحليلية لقانون الضبط الاقتصادي، تستهدف أساسا الوقوف على البناء التصوري لفكرة الضبط الاقتصادي وعلى النظام القانوني الحاكم لها.

هيكلة الكتاب

يتناول المؤلف بالتأصيل والتحليل قانون الضبط الاقتصادي في الجزائر أساسا مع الاستئناس ببعض التجارب القانونية المقارنة، وذلك وفق هيكلة تتضمن أربعة (4) فصول:

- الفصل الأول: البناء التصوري لقانون الضبط الاقتصادي
- الفصل الثاني: الإطار المؤسساتي للضبط الاقتصادي (سلطات الضبط المستقلة)
- الفصل الثالث: الأشكال القانونية للضبط الاقتصادي
- الفصل الرابع: النظام المنازعاتي للضبط الاقتصادي

ISBN 978-9947-76-126-7
9789947761267

Scanné avec CamScanner